تحديات الوحدة الوطنية في جمهورية السودان

سعد ماجد عبد الحسين العزاوي

قسم تقنيات المختبرات الطبية، كلية الاسراء الجامعة، بغداد/ العراق

Challenges of the National Unity in the Republic of Sudan

Saad Majed Abed Al Hussein

Department of Medical Laboratory Techniques, Al-Esraa University College, Baghdad/ Iraq.

E. mail: saadmaster2016@gmail.com

المستخلص

لوحظ افتقار المجتمع السوداني الى تقاليد سياسية موروثة مؤدية الى اعتماد نظام التعددية السياسية ذات الاطر التعاونية، وبرزت هذه المشكلة خلال فترة الاستعمار العثماني–البريطاني للسودان وما افرزه هذا الارث الاستعماري من حرمان المجتمع السوداني من الحرية والمشاركة السياسية، فمثلا استند تشكيل معظم الاحزاب السياسية في السودان على اسس اثنية قبلية ضيقة، مما ادى بدوره الى فشل هذه الاحزاب في تحقيق ديمقراطية حقيقية تسهم في بناء نظام سياسي رين، وهذا دفع بالمؤسسة العسكرية الى التحرك لاسقاط الحكومات المدنية التي تشكلت عند الاستقلال من خلال سلسلة من الانقلابات، ومن ثم السيطرة على الحكم سيطرة تامة، مما يجعلها (المؤسسة العسكرية) مدر السلطات كافة، الأمر الذي يشكل تحدياً تجاه عملية التحول الديمقراطي في السودان في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: السودان، التعددية، النظام السياسي، الأثنية

Abstract

It can be noticed in the Sudanese society a lack of inherited political traditions that confirm the adoption of a system of political pluralism with cooperative frameworks. This problem was caused by the colonial legacy that was established during the Ottoman-British colonization of the Sudan which deprived Sudanese society from freedom and political participation.

For example, the formation of most of the political parties in Sudan was based on a narrow ethnic-tribal traditions, which in turn led to the failure of these parties to achieve a genuine democracy contribute to the construction of a political system.

This promoted the military establishment to move and bring down the civil governments which was formed at the time of independence through a series of coups, and then full control of the government, making it (the military establishment) the source of all authorities, which formed a challenge to the process of democratic transformation in Sudan at present time.

Key words: Sudan, Pluralistic, Political System, Ethnics

المقدمة

أسهمت السياسة الاستعمارية البريطانية – من خلال استغلال حالة التنوع الاثني بشكل سلبي- في صنع كيانات سياسية لا تتطابق مع الطبيعة العامة للمكونات الدينية والقبلية والقومية في السودان، الامر الذي افضى الى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة للظاهرة الاثنية على الصعيد الاجتماعي، وبالتالي فأن تشكيل النسيج السياسي للسلطة السياسية في الدولة السودانية افضى الى التنافس

والتنازع والتصارع السياسي من اجل السيطرة على جهاز السلطة والوظائف الرئيسة في قيادة الدولة وادارة المجتمع ونجد مصاديق ذلك في مجتمع ودولة السودان من خلال الهيمنة الواضحة للأنظمة السياسية على الوظائف الحكومية من اجل تحقيق مكاسب مادية ورمزية للنخب المهيمنة على مقاليد السلطة ، وذلك بسب اقتران التنوع الاثني بالتمايز العرقي والقبلي واهتمام كل جماعة اثنية بمطالبها الخاصة وهو الوضع الذي يمنع تكون ارادة وطنية لسكان الدولة. اي ان التعددية الاثنية ستنعكس سلبا على استقرار ووحدة الدولة وذلك اذا ما رافق التعدد الاثني وضعا اجتماعيا تكون فيه الامتيازات والمناصب قائما على اعتبارات عرقية وليس على اساس الكفاءة، و من هنا تعد التعددية المجتمعية استراتيجية وطنية يمكن الفائدة منها في مجال بناء الوحدة الوطنية، من خلال بث الثقافة القائمة على القبول بالتمثيل في الرأي الاخر والسلطة السياسية بالشكل يضع حداً لحالة ضعف التواصل المجتمعي والثقافي بين القوى المتنازعة ، اي المساهمة في إيجاد حد ملائم من التماسك الاجتماعي.

اهمية البحث

تظهر اهمية البحث من خلال ما شهدت جمهورية السودان الديمقراطية حالة من عدم الاستقرار المجتمعي و السياسي متمثلة بالنزاعات الاثنية بين مكونات المجتمع بالشكل الذي ترك تأثيره على بنية السلطة السياسية وذلك من خلال تتبع طبيعة الحكومات المدنية والعسكرية وكشف حقيقة عدم الاستقرار في عملية تداول السلطة و عدم امكانية تحديد استراتيجية شاملة لبناء دولة جامعة لكل السودانيين وذلك بسبب اختلاف الرؤى والأيدولوجيات لكل حكومة عسكرية أو مدنية ، ومن ثم التعرف على السبل الكفيلة لمعالجة مشاكل الدولة السودانية المتعددة الاثنيات.

اشكالية البحث

إن غياب الرؤية الايجابية لطبيعة واهمية التعددية المجتمعية في جمهورية السودان قد حال دون الاستفادة من المقومات الذاتية لبناء المجتمع - كالهوية والسلطة والديانة واللغة- مما انعكس بدوره على طريقة استغلال هذه المقومات بالشكل الذي أدخل البلاد في دوامة من الصراعات و النزاعات - على الصعيد المجتمعي والسياسي- الامر الذي أفضى الى غياب الامن والسلام في السودان.

فرضية البحث

لعبت طبيعة التعددية المجتمعية في جمهورية ألسودان دوراً مهماً في مسيرة النظام السياسي السوداني تاركة أثارها الايجابية والسلبية على عملية شخصنة السلطة السياسية، مما أنعكس بدوره على مسألة الولاء والانتماء للدولة السودانية، أذ ترجمته السلطة السياسية بصورة الصراع العرقي والديني، وصولاً الى الانفصال المشؤوم الذي وفرت سياسات حكومة الانقاذ الحالية أسبابه، الامر ألذي أرهق المجتمع والدولة والوحدة الوطنية في السودان.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على منهجين علميين اساسيين في تأطير المقومات العلمية للبحث، كان ابرزها المنهج التحليلي النظمي و الذي تم الاعتماد عليه في دراسة اصل البنية المجتمعية والسياسية السودانية واكتشاف الاطر التي قامت على اساسها وتطوراتها اللاحقة الامر الذي الذي يمكننا من معرفة طبيعة التكوين العام للدولة في السودان وعلاقتها بالمجتمع السوداني واثر النظام السياسي وقراراته السياسية تجاه الظاهرة الاثنية، واثر ذلك على الوحدة الوطنية في السودان، وكذلك تم التطرق الى منهج الديمقراطية التوافقية بهدف تبيان السبل الكفيلة للعودة الى منهج السلم المجتمعي والاستقرار السياسي في ظل الازمات التي يعيشها السودان حتى الوقت الراهن.

الدراسات السابقة

أعتمد البحثً على بعض من الرسائل والأطاريح الجامعية كالاتي

1- أطروحة الباحث نجم عبد طارش، التعددية وأثرها على الوحدة الوطنية دراسة النموذج الماليزي، والتي افادت الباحث في اعداد الاطار النظري لدراسة التعددية المجتمعية والنظام السياسي
2- رسالة الباحثة أحلام احمد عيسى العامري، السودان دراسة في الجغرافية السياسية ، وهي من الرسائل المهمة والغزيرة بالمعلومات الوافية فقد استعرضت الباحثة طبيعة التنوع الاثني في السودان

3- اطروحة الباحثة منى حسين عبيد عن الاحزاب الاتحادية في السودان للمدة (1969-1985)،الامر الذي ساعد الباحث في تأسيس رؤية جديدة لموضوعة التعددية المجتمعية وتبيان اثارها على طبيعة النظام السياسي.

هيكلية البحث

تناول البحث ثلاثة مباحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة

المبحث الاول ماهية التعددية

المبحث الثاني طبيعة التعددية الاثنية في السودان

المبحث الثالث التعددية السياسية في السودان

المبحث الاول ماهية التعددية

يتناول هذا المبحث التعريف بمفهوم التعددية وبيان انماطها واثر ذلك في الوحدة الوطنية للمجتمع

المطلب الاول مفهوم التعددية

هي حالة من التنوع القائم على وجود لغات وأديان وأعراف وثقافات متعددة تعيش مع بعضها في الحيز الجغرافي وفق أهداف ومصالح مشتركة **(طارش،2012)** وهي نوع من الحوار والاختلاف والتخاطب والظفر بالحقيقة بغير العنف، وهي اطروحة مناهضة لفكرة الغاء الآخر اجتماعياً **(طارش، 2012)** وتتمثل موضوعة التعددية بعلاقات التبادل والتفاعل الإنساني في شكل مجموعات متباينة من الصفات المكونة للمجتمع **(الجاسور، 2010)** وذلك من خلال التأكيد على السماح للأفكار السياسية و الاجتماعية المختلفة بالعمل في مجال الحريات العامة **(طارش، نجم عبد ، 2012)** عبر وجود مجال اجتماعي وفكري يتبنى سياسة الحوار والتعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية **(الجابري،1989)** ومن ثم فأنها تهدف الى أعادة بناء الاجماع الوطني والتفاهم الاجتماعي من خلال العمل على بث روح التواصل العقلاني بين القوى المتنازعة **(طارش، 2012)** فالتعددية وفق ذلك تصبح بمثابة نظام مجتمعي أساسهُ وحدة الجماعة التي تتفاعل مع الآخرين وفق الحياة الحرة المشتركة الأمر الذي يحقق الديمقراطية في المجتمع الأمر الذي يشجع الحوار الديمقراطي مع القوى والمكونات المتعددة داخل المجتمع الواحد من النواحي السياسية والاجتماعية

والثقافية، اذ يتطلب هذا التعامل الاقرار والاعتراف والقبول بالأخر وفق مبادئ واسس سلمية على الصعيد المجتمعي بالشكل الذي يرسى حالة من الوحدة الوطنية في هذه المجتمعات **(طارش، 2012)** اي ان التعددية هي آلية اجتماعية ذات اطار وطني تحقق التنمية السياسية والمجتمعية .

المطلب الثاني انماط التعددية

تقسم التعددية الى عدة انماط منها التعددية الاثنية، والتعددية الدينية، والتعددية السياسية، والتعددية الثقافية.

اولاً التعددية الاثنية

ان مفهوم الاثنية والظاهرة الاثنية من اكثر المفاهيم اثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينها الفكرية والثقافية **(بغدادي، 1990)** اذ يحمل مفهوم الأثنية معنى اجتماعياً يشير الى مجمل الممارسات الثقافية والنظرة التي تمارسها وتعتنقها جماعة من الناس، وتتميز بها عن الجماعات الأخرى ويعتقد المنتمون الى جماعة أثنية أنهم يتميزون من الوجهة الثقافية عن الجماعات الأخرى **(أمين، 2008)** فالإثنية لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. و الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد، كونها جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقي الجماعات، ويقوم هذا التميز على عدة أسس عرقية، دينية، تاريخية هذا بالإضافة الى وجود وعى بأهداف الجماعة وأيضا وجود اتصال بين أفرادها **(لطفي ، 2012)**

أن مصطلح الإثنية، أنما يشير الى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، والتقاليد و اللغة و الدين وأى سمات أخرى بما فيها الملامح الفيزيقية للمجتمع والدولة مع جماعات أخرى **(لطفي، 2012)**

ومن أبرز عناصر التمييز بين الإثنيات هي اللغة والعادات والتقاليد (الثقافة بصورة عامة)، وقد تلعب السلالات (سواء كانت حقيقية أو متخيلة) دوراً في التمييز بين الإثنيات، والفوارق الإثنية هي

ما يجري تعلمه واكتسابه في سياق اجتماعي، وليس ثمة جانب فطري أو غريزي فيها فهي كلها ظاهرة اجتماعية خالصة يجري إنتاجها وإعادة إنتاجها على مر الزمن.

و على صعيد الواقع المجتمعي يلاحظ ان الجماعات الاثنية تمر بمختلف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأخذ شكل جماعات مستقرة تكونت تاريخيا على ارض معينة تقطنها وفق خصائص مشتركة مثل اللغة والثقافة والتكوين النفسي والوعي بالذات **(عارف، 1983)**

و على صعيد الوطن العربي يشار الى ان اول ظهور لهذه الكلمة في القرن الرابع عشر في معرض الاشارة الى الافراد المهمشين او المكروهون **(ابراهيم ،1995)** و ترى الباحثة "نيفين مسعد" ان اول استخدام لهذا المفهوم في العصر الحديث كان عام1909 **(مسعد، 1987)** اذ تم تعريفها بانها " التعددية الاثنية هي هوية تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند الى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد باصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء الى جماعة تؤكد هوية افرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الاخرين"، وهي تختلف عن العرقية في القائمة على الاصل السلالي والتي تعبر عن شعب او قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات **(عاشور، 2002)**

وعليه فالتعددية الإثنية هي عبارة عن شعب اثني يظهر تاريخا فريداً وكذلك سلوكاً مميزاً وخصائص أو سمات تنظيمية وثقافية ويعمل نتيجة لذلك بطريقة مختلفة عن الآخرين **(ابراهيم، 1994)**

ثانياً- التعددية الدينية

إن الاعتراف بالتعددية الدينية وتطبيق ما يترتب عليها يعد الأداة ذات اليد الطولى للخروج بالوطن من دائرة الصراعات والخلافات والعنف الذي يجتاح العالم الآن بصور شتى وألوان مختلفة قوامها الأساسي الركون إلى الصراع المذهبي والنزاع الديني. فالمتأمل للواقع المجتمعي والسياسي في عالمنا المترامي يجد اننا لا نلمس موقفاً واحداً تجاه التعددية الدينية، فهناك من يرفضها رفضاً قاطعاً بدعوى أنها تمثل قضاء على الدين، وهناك من ينظر إليها على أنها سبب فعال في معالجة الأحتقانات بين متعددي الدين أو العرق أو غيرها، وفي إقرار حقوق الآخر **(كيشانة، ، 2015)** ،أما الإسلام، فيقر بوجود التنوع في الانتماء الديني في مجتمع واحد أو دولة تضم عدداً من المجتمعات ، كما يقر

مبدأ المساواة في ظل القانون ويلتزم بمبدأ وجودهم وحرية اختيارهم تبعاً لقوله تعالى" لكم دينكم ولى دين"، وهذا ما سار عليه الرسول صلى الله عليه واله وسلم ، وبهذا التعامل يعد الإسلام من الديانات التي كرمت الإنسان وجعل الجميع يعيشوا في ظل دولته ومنحهم الحرية الكاملة في ممارسة شعائرهم الدينية.

ثالثاً- التعددية السياسية

يعد هذا المفهوم من المفاهيم المهمة في العصر الحديث لما له صلة مباشرة بطبيعة النظام السياسي واثر ذلك على الوحدة الوطنية **(جواد ،2009)** وهو من حيث المفهوم وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية الغربية حيث تبلور معه وتأثر به لما شهدته تلك المجتمعات من تطورات واحداث وما رسخ فيها من تقاليد في ممارسة عملية الحكم وكذلك في اطار مؤسسات العملية السياسية **(عمران، 2009)** و تعرف التعددية السياسية بأنها "مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرقة. أذ ان التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم، ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع" **(عودة، 2012)**

وفي ضوء ذلك يرى الدكتور (رياض عزيز هادي) ان التعددية السياسية هي(مجموعة من الترتيبات المؤسساتية لتوزيع وتقاسم السلطة السياسية وهي نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يمكن عن طريقه فهم السلوك السياسي) **(هادي،1995)**

اما الاستاذة (منى حسين عبيد) فأنها ترى ان التعددية السياسية هي نظرية سياسية ترى وجوب الحد من سلطة الدولة عن طريق جماعات وسيطة كالحكومات المحلية والنقابات والجمعيات مما يحقق ضمان حرية الفرد وهيمنة حزب واحد او تمسك الدولة بهوية واحدة **(عبيد، ، 2009)** اذ ان الممارسة الديمقراطية عادة ما تحتاج الى مصادر المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات العامة للمجتمع الى جانب الحق القانوني والسياسي الذي ينص على مشاركة الملزمين بتلك القرارات والخيارات العامة في اتخاذها

وعليه فإن التعددية السياسية تتضمن الابعاد التي بينها مراد رايق عودة **(عودة، 2012)**

1- الاعتراف بالتنوع والاختلاف بفعل وجود عدة دوائر انتماء في المجتمع.

2- احترام التنوع والاختلاف في العقائد والمصالح والرؤى.

3- السماح بالتعبير بحرية، بطرق سلمية، لكل التيارات السياسية، والسماح لها بالمشاركة السياسية الفاعلة والتعبير عن ذاتها

ومن هنا فإن التعددية السياسية واقع لا ينبغي إنكاره، لأن عدم التمتع بالتعددية الفكرية والسياسية والحزبية في أي مجتمع يجعل التعبير الطائفي صيغة للخطاب السياسي بوصفه بديلاً عن الصيغة السياسية الديمقراطية، ومن ثم تتحول الطوائف إلى احزاب، ولذا فإن صمام الامان الذي يحول دون ذلك هو تعزيز التعددية السياسية والحزبية لتحل محل التيارات الطائفية بحيث يتوزع المواطنون من جميع الاديان والطوائف على الأحزاب والتنظيمات السياسية على وفق اختيارهم، مما يتيح لهم المشاركة في الحياة العامة عقب المشاركة السياسية المثلى **(محمود، 2011)**

وفي النتيجة فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها نتاجاً وانعكاساً للتعددية المجتمعية.

رابعاً- التعددية الثقافية

يقول محمد عابد الجابري "أن للمسألة الثقافية في جل أقطار عالم اليوم دور بارز بل تعَّد نفسها في بعض الأقطار الفاعل الوحيد، ضمن منظومة هيمنة الدول على بعضها البعض سياسيا واجتماعيا" و من هنا تكمن أهمية الثقافة كونها حافزاً لتطور المجتمعات وتبلور حياة فكرية تنسجم مع التطورات الهائلة على الاصعدة كافة في العالم وخاصةً في دول العالم المتقدم ووصلت إلى مراحل متقدمة جداً في الرقي علمياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً"**(الجابري، 1999)**

و تُعّرف التعددية الثقافية، بأنها نظرية وسياسة في التعامل مع التنوع الثقافي، بحيث تستند الى فكرة اقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما على اساس المساواة والعدالة الثقافتين، والاعتراف رسمياً بكون تلك الجماعات متمايزة ثقافيا، ومن ثم تطبيق ذلك عملياً من خلال سياسات معينة تميل الى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافيا **(احمد، 2013،)**

ويعرف (ويل كيمليكا) التعددية الثقافية بأنها وجهة النظر التي تذهب الى ان الدول لا ينبغي عليها ان تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها الديمقراطيات الليبرالية الدستورية ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة

او السياسات التي تهدف الى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية) **(كيمليكا ، 2011)**

يتضح مما سبق أن العلاقة بين التعددية المجتمعية والسياسية والثقافية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع. فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات التحتية وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على

صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى، وهو ما يطرح رؤية ايجابية ومتفائلة لمجتمع تعددي يقوم على التوازن الحر **(عوض، 1993)** في مسألة التكامل الاجتماعي والسياسي.

المبحث الثاني طبيعة التعددية الاثنية في السودان

تتعدد الاقاليم السكانية في السودان، وفي الاقطار المجاورة له، أذ لم يكن من الصعب على حدود تلك الاقاليم حدوث الاختلاط والتمازج بين السلالات من جهة، وبين الثقافات من جهة اخرى، ويعود السبب في ذلك منها سهولة الارض ومن ثم الانتقال عليها فضلاً عن انتشار حرفة الرعي والزراعة، وقد سبقت السلالة الزنجية الاستيطان في السودان منذ الوف السنوات ذلك ان القارة الافريقية باكملها مهد الزنوج، الا ان مناطقهم تراجعت باستمرار امام طوفان السلالات الاخرى، وقد كانت اول الهجرات الى السودان هي الحاميين الذين استوطنوا ساحل البحر الاحمر وهم البجا والنوبيون واستوطنوا النيل الشمالي ثم الزغاوة والفور والمساليت واستوطنوا اجزاء من غرب السودان **(العامري ، 2007)** والاهم من كل ذلك الاثر الذي تركته العناصر الزنجية في العناصر القوقازية، وخاصة في الاقليم الاوسط مع ادراك حقيقة ان العناصر الزنجية هي اقدم العناصر الافريقية في السودان، اذ ظل حوض النيل مفتوحاً امام العنصر الزنجي دون غيره من السلالات، والتي سلكت طريق باب المندب باتجاه الجنوب السوداني على وجه الخصوص، ويطلق على السودان الجنوبي اليوم "المجموعة النيلية" نسبة لمجاورتها نهر النيل **(عوض، 1956)**

أن انتشار القوميات الرئيسة في السودان فالعرب في شمال ووسط السودان وأجزاء من الغرب، و الزنج-المجموعات الزنجية والنيلين في الأجزاء الجنوبية وبعض الأجزاء الغربية، والمجموعة الحامية أي جماعات البجا والنوبيون يتركز اغلبهم في القسم الشمالي على ساحل البحر الأحمر

وشرق السودان، أما الأجانب والجنسيات الأخرى فتنتشر في أرجاء مختلفة من السودان من هذا يبدو بوضوح إن سكان السودان يشكلون مجموعات اثنية غير متجانسة وهذا يترك اثر على قوة الدولة وضعف جبهتها الداخلية نتيجة الاضطرابات الداخلية **(العامري، 2007)** مما اثر على حركة السكان وقد سهل التناحر الداخلي والاضطرابات التي شهدها السودان على الاعداء التدخل بين ابناء الشعب الواحد.

اي يمكن القول ان سودان وادي النيل هو نتاج تلاقح الحضارات الافريقية المصرية والعربية الاسلامية، وهذا الهجين الثقافي اكتسبته الشخصية السودانية بخصائصها الفريدة.

جدول يوضح نسب السكان في السودان وفق اساس اثني

المجموعة العرقية	نسبتها الى اجمالي السكان
العرب	%39
الجنوبيون	%30
مجموعة الغرب (الافارقة)	%13
النوبة (جنوب كردفان)	%6
البجا (شرق السودان)	%6
النوبيون (اقصى شمال السودان)	%3
مجموعات اخرى (متنوعة واجانب)	%3
المجموع	%100

المصدر: (موسى، 2009)

المبحث الثالث : التعددية السياسية في السودان

أن الحياة السياسية في السودان لم تتسم بالاستقرار ، وذلك نظرا للتباين الواضح في الاتجاهات والمواقف السياسية والاختلافات الايدلوجية للحكومات المتعاقبة نتيجة لما تركته بصمات الاستعمار البريطاني والذي عمق من الخلافات بسبب تعارض مصالحه مع توجهات الاحزاب التي قادت تللك

الحكومات، أذ اخذ الاستعمار البريطاني موقفا مضاداً من وجود الاحزاب السياسية في السودان بالشكل الذي يمكن جعل فيه من الصراعات الحزبية في السودان ذات تأثير مباشر على طبيعة العلاقات ما بين الاحزاب نفسها وما بين صراعاتها العقائدية والفكرية مع النظام السياسي السوداني في مختلف طبيعته الدستورية والسياسية، واثر ذلك على الوحدة الوطنية في السودان.

المطلب الاول الحكومات المدنية

عاشت جمهورية السودان بعد نيل الاستقلال عام 1956عهد الحكم المدني، وكانت تلك الحكومات تتمثل بالاتي

أولاً- الحكومة المدنية الاولى (1953-1958) اكدت اتفاقية الحكم الذاتي بين حكومة السودان والحكومة البريطانية والمنعقدة عام 1953 على اجراء انتخابات برلمانية تمهيدا لتشكيل حكومة انتقالية تؤسس للاستقلال الكامل للسودان بعد مدة انتقالية امدها ثلاث سنوات، وبذلك استطاعت الاحزاب السياسية السودانية ان تدخل الانتخابات البرلمانية في ظل دعوات تطلب بجلاء القوات البريطانية عن السودان.

وقد جرت تلك الانتخابات في تشرين الثاني/1953 بمشاركة عدة احزاب مختلفة التوجهات السياسية وهي(الحزب الوطني الاتحادي، حزب الامة، الحزب الجمهوري الاشتراكي، الحزب الشيوعي، الاحزاب الجنوبية، الاحزاب المستقلة) (عبيد، 2004) واسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية مقاعد البرلمان وبواقع (51مقعدا لمجلس النواب، و22 مقعد لمجلس الشيوخ) **(عبيد، 2004)** وما ترتب على ذلك من الشروع بالتصويت على الحكومة الانتقالية الاولى برئاسة اسماعيل الازهري والتي تكونت من **(عبيد، 2004)**

1- السلطة التشريعية تكونت من مجلسين الاول مجلس النواب وترأسه القاضي بابكر عوض الله، ومجلس الشيوخ الذي ترأسه محمد احمد ياسين.
2- السلطة التنفيذية ترأسها اسماعيل الازهري(زعيم الحزب الوطني الاتحادي) بعد حصوله على الأغلبية في الانتخابات المذكورة، وكان اغلب اعضاء وزارته من الحزب نفسه مع ثلاث ممثلين من الجنوب، و بذلك اكتملت التشكيلة الوزارية في 10/كانون الثاني/1954

وافتتح اول برلمان سوداني في اذار/1954**(حسين، 2011)** ومن اهم الاعمال التي قامت بها حكومة اسماعيل الازهري هي سودنة الوظائف الحكومية التي كان يشغلها الموظفون الاجانب، من ثم اتجهت الاهتمامات بالتعليم والخدمات الاجتماعية **(عبيد، 2004)** الامر الذي يحقق استجابة لتطلعات المواطنين في الاستقلال والحرية.

وقد تعرضت الحكومة المدنية الاولى ممثلة بحزبها الوطني الاتحادي لعدة ضغوطات اهمها سحب الطائفة الختمية تأييدها لها مما دفع بها للمطالبة بالاستقلال التام ورفض الوحدة أو الاندماج مع مصر**(عبيد، 2004)** وهنا بدأت جهود الحزب الوطني الاتحادي المطالبة بالاستقلال التام للسودان عن مصر وبريطانيا في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 16/اب/1955 وذلك عندما قدم رئيس السلطة التنفيذية ومعه عدة اعضاء في الحزب الوطني الاتحادي اقتراحاً الى الحاكم العام للسودان مفاده المطالبة بالانسحاب الكامل للقوات البريطانية من الاراضي السودانية تمهيدا لإعلان الاستقلال التام من داخل البرلمان، وقد عبَر مبارك زروق رئيس مجلس النواب آنذاك قائلاً (لقد اصبح الاستقلال حقيقة واقعة.. واننا لا نشك في إن الدولتين مصر وبريطانيا ستقران بالاستقلال وتعطيان الاعتراف فوراً لان كلاً منهما حريصة على صداقتنا ، وسيختم هذا الاعتراف صفحة مضت بخيرها وشرها، فاتحة صفحة جديدة أساسها المساواة والاحترام المتبادل) **(عبيد، 2004)** ، وقد تمت الموافقة الرسمية في 1956/1/1 بإعلان استقلال دولة السودان **(حسين، 2011).**

وبعد نيل الاستقلال تعرضت الحكومة المدنية الاولى ممثلة بحزبها الوطني الاتحادي الى عدة انشقاقات نتيجة للخلافات التي ظهرت بين جماعة الميرغني حمزة المؤيدة من قبل اتباع الطريقة الختمية، وجماعة محمد نور الدين المؤيدة من قبل اتباع الطريقة المهدية، فضلاً عن توجهات الاحزاب والنخب الاخرى داخل البرلمان وما يفرضه هذا الواقع السياسي المتعلق باستحقاقات الدولة في مجالات التنمية السياسية ، مما ترتب عليه تأسيس حزب الشعب الديمقراطي في عام 1956، الا ان خروج الحزب الوطني الاتحادي الى صف المعارضة وتشكيل بما يعرف بالجبهة الوطنية القومية عام 1958**(عبيد، 2004)** على اثر وقوع الانقلاب العسكري الاول في السودان، قد افضى

الى ازدياد التوجهات الفردية في ممارسة السلطة السياسية واثر ذلك على بنية النظام السياسي في عهد ما بعد الاستقلال.

ثانياً-الحكومة المدنية الثانية (1964-1969)

بعد ثورة اكتوبر/1964، عملت الحكومة الانتقالية برئاسة سر الختم الخليفة على ادخال احزاب وطنية سودانية فضلا عن الاحزاب الجنوبية، ومثال ذلك مؤتمر البجا في شرق السودان واتحاد جبال النوبة في جنوب كردفان، في حين انقسم حزب الامة الى جناحين هما(جناح الصادق المهدي وجناح الهادي المهدي)واتحدت احزاب الطريقة الختمية تحت مسمى الحزب الاتحادي الديمقراطي، ودخل حزب سانو الى البرلمان في حين غاب اليساريون والشيوعيون عن البرلمان، و قد تم انتخاب الصادق المهدي رئيسا للوزراء على اثر الانتخابات التي جرت عام 1965، ضمن حكومة ائتلافية مع الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة **(الحاج موسى، 1970)**

وشهدت هذه المرحلة حل الحزب الشيوعي السوداني بعد حادثة معهد العلمين عام 1965، وما ترتب على ذلك من تجميد عضوية الحزب وطرد اعضائه من البرلمان، ومن ثم استغلال هذه الحادثة من قبل الاحزاب الوطنية للاتفاق على كتابة دستور جديد للبلاد ذو صبغة اسلامية، الا ان طبيعة الخلافات السياسية بين الاحزاب السياسية داخل الحكومة ومن ثم رؤيتها لمستقبل الدولة افضى الى صراعات داخلية حادة، الامر الذي سارع اليساريون والشيوعيون والقوميون للانقلاب على السلطة واقامة الحكومة العسكرية الثانية في السودان وذلك 25/مايو عام 1969 تحت امرة المشير جعفر محمد النميري **(احمد،2009)**

ثالثاً-الحكومة المدنية الثالثة (1985-1989)

بعد نجاح انتفاضة ابريل/1985والتي انهت الحكم العسكري الثالث في السودان، وقع التجمع الوطني الديمقراطي المنبثق عن الثورة الشعبية على قرار تشكيل المجلس الانتقالي المكون من (خمسة عشر عضوا) وهم قادة الوحدات العسكرية في الخرطوم، مع منح هذا المجلس سلطات السيادة والتشريع ومن ثم تشكيل مجلس الوزراء من برئاسة الجزولي دفع الله لمدة انتقالية امدها عام واحد **(السعيد ، 2001)**، وفي 21/اب/1985 تم اصدار الدستور الانتقالي والذي اكد على التعددية

السياسية والحريات العامة **(حسين، 2011)** ومن ثم اتفقت الاحزاب السياسية حول تعديل مشروع قانون الانتخابات العامة من خلال ادخال عدة اصلاحات جوهرية تتوافق مع الواقع الجديد للبلاد لما بعد الانتفاضة، الامر الذي يسمح بخلق توازن بين مختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية ومن ثم توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد، وعلى هذا الاساس اجريت الانتخابات في ابريل/1986والتي اسفرت عن فوز حزب الامة

بأغلبية مقاعد البرلمان وما ترتب على ذلك من تشكيل الجمعية التأسيسية التي حصل فيها حزب على 84 مقعدا في البرلمان **(حسين، 2011)**

وقد تعاقبت عدة حكومات ائتلافية في هذا العهد المدني الثالثة

أ-الحكومة الائتلافية (ابريل1986-اب1987) تسلمت هذه الحكومة السلطة من المجلس العسكري الانتقالي وبموافقة الجمعية التأسيسية بعد ان فازت بالانتخابات النيابية لعام 1986، اذ اعلنت في برنامجها الجديد انها ستعمل على الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية من خلال طرح خطة اقتصادية تسهم في رفع العجز عن الاقتصاد السوداني.

ب-الحكومة الائتلافية (اب/1987-اذار1988)

من اهم انجازات هذه الحكومة وضع التدابير الايجابية لوضع مذكرة تفاهم ضمنها(اعلان كوكادام) على اثر انعقاد المؤتمر الدستوري الوطني في حزيران/1986 وما تضمنه هذا المؤتمر من وضع الاسس الجوهرية لنظام الحكم والتنمية العادلة ومنح الحريات الدينية والثقافية وحل مشكلة الجنوب بالشكل الذي يعزز من التفاؤل في امكانية تحقيق السلام المجتمعي والسياسي وتعزيز الوحدة الوطنية في دولة السودان **(جادين،1997)**

ج- الحكومة الائتلافية (اذار-1988-كانون الاول1988)

تشكلت هذه الحكومة بواقع تسعة وزراء من حزب الامة وستة وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي وخمسة وزراء من الجبهة الاسلامية القومية وخمسة وزراء من الاحزاب الجنوبية، مع ملاحظة سيطرة الجبهة الاسلامية القومية على الوزرات خاصة الاقتصادية منها، وما رافق ذلك من تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الرأسمالية العالمية مما افضى الى التدهور الاقتصادي في السودان

د- الحكومة الائتلافية (كانون الاول1988-شباط1989)

تشكلت هذه الحكومة بالائتلاف بين حزبي الامة والجبهة الاسلامية القومية مع بعض الشخصيات المستقلة، ومن اهم ما يميز هذه المرحلة هو تبني الحكومة اقتراحا مفاده" ان للقوات المسلحة حقا دستوريا في مخاطبة السلطة السياسية في حالة تهديد كيان الشعب ووحدته الوطنية"، ما افرزته هذه المذكرة من اعتبار المؤسسة العسكرية هي جزء من المعادلة السياسية الى جانب الجمعية التأسيسية والاحزاب السياسية **(حسين، 2011).**

ه- الحكومة الائتلافية (اذار1989-حزيران1989)

تشكلت هذه الحكومة من ثمانية وزراء من حزب الامة وستة وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي واربعة وزراء من الأحزاب الجنوبية، مع استبعاد الجبهة الاسلامية القومية من الحكومة، ومما اكدت عليه هذه الحكومة هو ضرورة انعقاد المؤتمر الدستوري بهدف تحسين العلاقات السودانية –الافريقية من جانب ودعم السلام في الجنوب من جانب اخر، ومن ثم مشاركة القوى السياسة الاخرى من خارج الحكومة في العملية السياسية بهدف تحقيق الاغلبية البرلمانية داخل الحكومة **(حسين، 2011).**

ان ما عزز صورة الصراعات الحزبية في عهد الحكومة المدنية الثانية هو تأزم العلاقة بين الحكومات الائتلافية و الجبهة الاسلامية القومية، حتى تمكنت الثانية من الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري في 30/حزيران/1989، منهية بذلك عهد الحكومة المدنية الثالثة في السودان

المطلب الثاني الحكومات العسكرية

اولا- الحكومة العسكرية الاولى (1958-1964)

قام النظام العسكري الاول بقيادة الفريق ابراهيم عبود بإلغاء النظام البرلماني ومن ثم ايقاف العمل بالدستور المؤقت لعام 1956، وما ترتب على ذلك من خروج الحزب الوطني الاتحادي الى صف المعارضة ليشكل بما يعرف بالجبهة الوطنية القومية والتي ضمت كل من الحزب الوطني الاتحادي و حزب الامة وحركة الاخوان المسلمين، والتي اتفقت فيما بينها على رفض سيطرة القوى اليسارية على مقاليد السلطة في السودان بصورة غير مشروعة بواسطة انقلاب عسكري **(عبيد ، 2004)**

ان هذا الانقلاب يعد مواجهة صارمة لنظام التعددية الحزبية في السودان ومقدمة لسلسلة طويلة من الصراعات السياسية التي هيمنت على تاريخ السودان في عهد ما بعد الاستقلال، حتى الوقت الراهن.

ثانيا- الحكومة العسكرية الثانية (1969-1985)

بعد ان تمكنت السلطة السياسية العسكرية بقيادة الرئيس السوداني الاسبق جعفر النميري من بناء الركائز الاساسية لنظامها السياسي المتمثل بحكم الفرد المطلق والحزب الواحد وقانون امن الدولة، بالشكل الذي اوجد صيغة قانونية تقوم على مصادرة الديمقراطية والرأي الاخر لقوى الشعب من خلال احكام الطوارئ **(حسين، 2011)** ، الامر الذي فشل معه النظام من تقديم المشروع الوطني الديمقراطي لخدمة الشعب السوداني بل حول اهدافه الى قمع المعارضة السياسية والشعبية **(حرب،2011)** وكذلك عمل النظام العسكري الثاني في السودان على تأسيس سلسلة من التحالفات السياسية في ظل غياب الدور الفاعل للأحزاب السياسية السودانية لأكثر من ستة عشر عاما من وجود النظام السياسي العسكري الثاني في السودان **(Abdel-Raman, 1998)**

ثالثا- الحكومة العسكرية الثالثة برئاسة عمر حسن احمد البشير (1989-2016)

بدأت الجبهة الاسلامية القومية بممارسة السلطة السياسية في السودان بعد ان حظرت جميع الاحزاب السياسية وجعلت من ثورة الانقاذ الوطني هي الاساس لمرجعية الاحزاب على الساحة السودانية لما بعد انقلاب 30/حزيران/1989، وحتى تتمكن من الامساك بزمام السلطة بكل قوتها فقد عملت على حل جميع الاحزاب والنقابات والاتحادات ومن ثم عطلت الدستور الانتقالي لعام 1985 وحلت البرلمان ومنعت التجمعات وحرية الصحافة، الامر الذي سمح للنظام السياسي من تقوية الجبهة الداخلية للحزب في ظل الشعارات الدينية التي رفعها والتي اكتسبت مشروعية من قبل عامة الشعب السوداني **(الصاوي،2004)** الامر الذي سعت معه حكومة الانقاذ العسكرية الى وضع الخطط والاستراتيجيات بهدف ايجاد حل شامل لمشكلة الجنوب السوداني، الا انها استخدمت التصعيد العسكري بعد فشل مفاوضات السلام في ابوجا ونيروبي، وما رافقه من تعدد جبهات الصراع التي واجهتها حكومة الانقاذ مثل الصراع بين الحكومة والمعارضة المنظمة للأحزاب السياسية والتي عرفت بالتجمع الوطني الديمقراطي والذي هدف اسقاط نظام الحكم وبمساندة خارجية ودولية

(الصاوي،2004) الى ان وصل فيه الصراع السياسي الى حدوث الانشقاق الحزبي بين الحكومة والبرلمان عام 1999، مما يتطلب العودة الى الحوار والمصالحة والتفاهم السياسي والاجتماعي بين مكونات الجسد السوداني بالشكل الذي يعمل على تحفيز دور التعددية السياسية والمجتمعية في التأسيس لأطروحة الولاء الوطني.

المطلب الثالث تأثيرات التعددية في مجتمع ودولة السودان

إن تجانس سكان أي بلد عربي من الناحية الاثنية له اثر واضح على وحدتهم الوطنية، وبدون شك إن عدم التجانس في بنية السكان من حيث العنصر أو العرق أدت إلى وجود أقليات متعددة في البلد الواحد لذا يمتاز السودان بالتميز العنصري لكثرة الأقليات فيه، هذه المشاكل تترك اثراً على قوة الدولة في ضعف جبهتها الداخلية نتيجة لاضطرابات وإحداث العنف كما هو الحال الآن في دارفور **(العامري، 2007)** وليس تعدد القوميات عامل ضعف دائماً، لكن الضعف يأتي من تناول السكان لعامل تعدد القوميات ومدى قدرة السكان على التعايش الإيجابي في مجتمع متعدد الأعراق والقوميات ويتضح أن النظم السياسية في السودان والتي التي تعاقبت على الحكم منذ الاستقلال سواء كانت مدنية أم عسكرية، لم تحسن الاستفادة من ذلك الرصيد الناجم في مفاصل وتركيبة المجتمع السوداني ، والذي لو تم تسخيره بصورة ايجابية لتحول إلى مصدر اثراء وقوة للدولة والمجتمع معاً، الأمر الذي يجعل من التعددية عامل جذب باتجاه التنمية المتوازنة والاستقرار السياسي في السودان، لكن عدم الاستيعاب الكافي أو عدم الاعتراف بتعددية الهوية الأثنية في السودان من جانب النظام السياسي، افضى الى ظهور مشكلات التهميش وعدم العدالة في توزيع الثروة والسلطة، الأمر الذي تسبب باندلاع الحروب الأهلية وظهور الحركات المسلحة و المناؤئة والمتمردة، مما افضى الى غياب الولاء الوطني في السودان لدى بعض الاقليات.

ان هذه الإشكاليات، والتي ميزت الصراعات في السودان، ليتحول الصراع بعد ذلك من صراعات محلية بين القبائل حول الأراضي، إلى صراعات ضد النظام السياسي، نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية وسوء التخطيط مما يتطلب وضع استراتيجيات فعّالة وناجحة للتعامل مع ظاهرة الصراعات الاثنية والعرقية والقبلية، بهدف تحقيق وحدة البلاد وتمكين الجماعات المتنوعة من

التعبير عن خصوصيتها بشكل صحيح، الأمر الذي يحقق البناء الوطني والاثراء الثقافي والاندماج الاجتماعي **(مكاوي، 2009)**

ولقد أتضح أن المجتمع السوداني قد احتوى على بنى اجتماعية وعرقية وسياسية شديدة التنوع، تمثلت بالانتماءات العشائرية والقبلية والطائفية والعرقية، والتي تأسست عليها النظم السياسية، وتشكلت بموجبها العلاقات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

أن الدول والتي تشهد تنوعاً أثنياً متعدد الأشكال ومختلف السمات، قد وظف في أغلب الأحيان لتحقيق مآرب سياسية لمصلحة النخبة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى تصعيد نبرة التوترات والتنافرات الاجتماعية والسياسية بين الجماعات الأثنية من جهة وبينها وبين الدولة من جهة أخرى **(بغدادي، 2009)** وهذا فاقم هذا الصراع الذي اقتران بالتعددية الأثنية بالميراث الثقافي المختلف، الناجم عن الحقبة الاستعمارية، وما أفرزته من تحويل التعددية الأثنية الى أداة تهدد التماسك الاجتماعي، مقترنة بمشكلات سياسية و تنموية والتبعية الى الخارج **(بغدادي، 2009)** الأمر الذي يترك تأثيره السلبي على بُنية الوحدة الوطنية في السودان.

الا ان توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير/2005 يعد أكبر انجاز أنهى واحدة من أطول الحروب في أفريقيا، املاً في تحقيق دور الأمة السودانية في استكمال بناء أمة أمنة موحدة متقدمة متطورة.

الخاتمة

ان جمهورية السودان تشهد تنوعاً أثنياً متعدد الأشكال ومختلف السمات، قد وظف في أغلب الأحيان لتحقيق مآرب سياسية لمصلحة النخبة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى تصعيد نبرة التوترات والتنافرات الاجتماعية والسياسية بين الجماعات الأثنية من جهة وبينها وبين الدولة من جهة أخرى، ومما فاقم من عملية الصراعات اقتران التعددية المجتمعية والسياسية بالميراث الثقافي المتخلف، الناجم عن الحقبة الاستعمارية، وما أفرزته من تحويل التعددية المجتمعية والسياسية الى أداة تهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، مقترنة بمشكلات سياسية و تنموية والتبعية الى الخارج، الأمر الذي ترك تأثيره السلبي على بُنية الدولة السودانية بصورة عامة. ثم ان النخبة السودانية لم

تدرك بما فيه الكفاية او ربما لم تعترف بتعدد الهويات وتنوع الأثنيات في السودان، كما انها لم تعمل في الواقع بما يحقق ادماج هذه الفسيفساء في بوتقة انصهار حقيقية ومن ثم ادارة هذا التنوع بعدالة وشفافية وبما يحقق التكامل الوطني والوحدة المستدامة.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث أن التعددية والتمايز الاثني في السودان قد ارتكز على عصبيات متعددة أهمها التكوينات العرقية والدينية واللغوية، والتي غلب عليها الطابع الفئوي وليس الوطني، الأمر الذي أفضى إلى حدوث الانقسامات الاجتماعية والحروب الأهلية في المجتمع السوداني فضلا عن عدم استقرار النظام السياسي، وبالتالي فأن مشكلات المجتمع السوداني من تهميش المناطق المحيطة مثل دارفور وشرق السودان والجنوب السوداني تتطلب خطوات ناجحة لمعالجة الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة وإعادة التفاوض على تقاسم السلطة والثروة.

التوصيات

1- يتوجب ان يكون هناك اتفاق حول القضايا المصيرية والوطنية تجاه المجتمع و الدولة السودانية لكي تتمكن من التفهم لتنوعها الاثني ومن ثم ادرته بصورة ناجعة

2- تفعيل اطر سياسية ومجتمعية واعية من شأنها ان تصهر هذا التنوع في شعب واحد عبر عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية يكون للنظام السياسي الدور الاول بهدف بث مصاديق الانسجام والتمازج والاندماج الوطني ومن ثم ذوبان جميع الانتماءات تجاه الانتماء للدولة، اي التأسيس لوحدة وطنية ناجحة.

المصادر

ابراهيم، رشا (1995) معضلة الجماعات الاثنية في الوطن العربي، مجموعة الدراسات الاستراتيجية.

ابراهيم، سعد الدين (1994) ،الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

احمد، عبد الغفار محمد (2009) الجبهة القومية الاسلامية في السودان، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد365.

احمد، وليد خالد (2013) اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز كتابات ، بغداد.

أمين، هة ذار صابر (2008) إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية إنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

الجابري، محمد عابد (1989) التعليم في المغرب العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت.

الجابري، محمد عابد (1999) المسألة الثقافية في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية وقضايا الفكر العربي، العدد(25) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (2010) موسوعة المصطلحات السياسية، دار النهضة بيروت.

الحاج الحاج موسى، ابراهيم (1970) التجربة الديمقراطية في السودان، جامعة القاهرة.

السعيد، احمد (2001) القوات المسلحة السودانية والسياسة، الخرطوم، ط 1.

الصاوي، محمد عمر (2004) طبيعة الحكم في الاسلام نموذج السودان، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم.

بغدادي، عبد السلام ابراهيم (1990) الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1.

بغدادي، عبد السلام ابراهيم (2009) البعد الايجابي في العلاقات العربية- الافريقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة.

جادين، محمد علي (1997) تقييم التجربة الديمقراطية في السودان مركز الدراسات السودانية ،القاهرة.

جواد، بلقيس محمد (2009) التفاعلات السياسية للتعددية الاجتماعية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد45.

حرب، أسامة الغزالي (2011) محنة السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الدولية، القاهرة ،العدد 183.

حسين، سرحان غلام (2011) التطورات السياسية في السودان المعاصر، 1953-2009، مركز دراسات الوحدات العربية ،بيروت،ط1.

طارش، نجم عبد (2012) التعددية وأثرها على الوحدة الوطنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

عارف، مجيد حميد (1983) اثنوغرافيا شعوب العالم، جامعة بغداد، كلية الاداب.

عاشور، محمد مهدي (2002) التعددية الاثنية ادارة الصراعات والتسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن.

العامري، احلام احمد عيسى (2007) السودان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

عبيد، منى حسين (2004) الاحزاب الاتحادية في السودان، الاحزاب الاتحادية في السودان(1969-1985)،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

عبيد، منى حسين (2009) التعددية السياسية في دول العالم الثالث(العراق أنموذجاً)، مجلة الدراسات السياسية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد14.

عمران، عمر جمعة (2009) واقع التعددية السياسية في دول المشرق العربي، مجلة الدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد14.

عودة، مراد رايق (2012) التعددية السياسية في المجتمع الإسلامي ، المملكة العربية السعودية، جامعة الجوف .

عوض، جابر سعيد (1993) مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة مراجعة نقدية، في: ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

عوض، محمد (1956) السودان الشمالي وقبائله، القاهرة، ط2.

كيشانة، محمود ، واخرون (2015) التعددية الدينية في الإسلام، في (التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية.

كيمليكا، ويل (2011) اوديسا التعددية الثقافية(الجزء الاول)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.

لطفي، وفاء (2012) التعددية المجتمعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

محمود، سيناء علي (2011) التعددية الحزبية في العراق بعد 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد.

مسعد ،نيفين (1987) الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مكاوي، بهاء الدين (2009) استراتيجيات ادارة التنوع الاثني في السودان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد362.

موسى، عبده مختار(2009) دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى، الدار العربية للنشر، القاهرة .

هادي، رياض عزيز (1995) من الحزب الواحد إلى التعددية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .

A -M.M. Abdel-Raman, (1998) Political Cycles And Partisan Effects In The Economy Of A Less Devolved Country Case Study of Sudan, Egypt, Cairo.